العرب
الجمعة 2021/05/07
السنة 43 العدد 12053

تركيا تتملص من نتائج المحادثات مع ألمانيا بشأن القوات الأجنبية في ليبيا

فصل المرتزقة عن القوات التركية يثير تساؤلات عما إذا كانت أنقرة تخطط لسحب المقاتلين السوريين

حاولت تركيا التملّص من نتائج المحادثات مع ألمانيا بشأن القوات الأجنبية في ليبيا، بتشديدها على ضرورة الفصل وعدم الخلط بين المرتزقة وقواتها المتواجدة هناك في أعقاب اتفاق عسكري مع حكومة الوفاق، وهي خطوة يرى مراقبون أنها تكشف مساعي أنقرة لتبرير بقائها العسكري في ليبيا.

طرابلس – تحركت تركيا سريعا لاحتواء تفسيرات المكالمة الهاتفية بين المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي دعت من خلالها برلين إلى انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا وفي مقدمتها القوات التركية.

ورغم أن ميركل كانت حريصة على الإشارة إلى الاثنين بشكل منفصل، إلا أن تركيا حاولت الإيهام بأن التفاهم مع ألمانيا اقتصر على المرتزقة، وافترضت أن العالم لا يتعامل مع جنودها في ليبيا كما كتائب المرتزقة الذين استخدمهم الطرفان أثناء الحرب.

وأرسلت تركيا الآلاف من المرتزقة السوريين في ذروة المواجهة على أبواب طرابلس مع الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، في حين تتهم روسيا بنشر مرتزقة فاغنر للقتال في صفوف الجيش.

وكان متحدث باسم الحكومة الألمانية قال الأربعاء، إن ميركل أبلغت الرئيس التركي بأن انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا سيكون "إشارة مهمّة"، بينما تعهد الزعيمان بدعم الحكومة المؤقتة الجديدة.

عزالدين عقيل

جوهر المعركة في ليبيا هو المرتزقة والميليشيات المحلية

وأضاف أن ميركل شدّدت على أن بدء انسحاب الجنود والمرتزقة الأجانب سيكون إشارة مهمّة.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الخميس إن تركيا وألمانيا تتفقان على ضرورة مغادرة جميع المرتزقة الأجانب ليبيا، لكن أنقرة لديها اتفاق ثنائي مع الحكومة الليبية بشأن تمركز قواتها هناك.

وأشار جاويش أوغلو في حديثه في مؤتمر صحافي مع نظيره الألماني هيكو ماس في برلين، إلى أن القوات التركية في ليبيا موجودة هناك بموجب اتفاق مع حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة وينبغي عدم الخلط بينها وبين المرتزقة الأجانب المتمركزين هناك.

وأضاف "هناك الكثير من المقاتلين الأجانب والمرتزقة في ليبيا، متفقون على ضرورة انسحابهم من هناك، لكن ليس من مصلحة ليبيا إنهاء الدعم الذي تحتاجه، كالتدريب العسكري والدعم الاستشاري، المقدمان من قبل تركيا بموجب اتفاقية بين دولتين ذات سيادة".

ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه التصريحات مقدمة لسحب أنقرة للمرتزقة السوريين مقابل إبقاء القوات التركية التي تتمركز في عدد من القواعد العسكرية غرب ليبيا وهي الشكوك التي عمقتها تصريحات رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة، الذي أكد على وجود إجماع دولي بشأن انسحاب المرتزقة دون الإشارة إلى القوات العسكرية التركية.

ومع نجاح الفرقاء الليبيين في إيقاف الحرب وتسوية الخلافات التي قادت في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في مارس الماضي والمضي نحو تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مقررة في 24 ديسمبر المقبل، تزايدت الدعوات المحلية والدولية لإخراج جميع المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد للنأي بها عن الصراعات الخارجية وإعادة الاستقرار.

لكن تركيا التي تريد الحفاظ على نفوذها في ليبيا من باب الاتفاقية العسكرية المبرمة مع حكومة الوفاق وجنودها المنتشرين في البلد، رفضت تلك الدعوات، مؤكدة تمسكها بالبقاء داخل ليبيا.

ويشير متابعون إلى أن الحكومة التركية تريد من وراء الفصل بين المرتزقة وقواتها المتمركزة في ليبيا الحصول على شرعية البقاء، متجاهلة بذلك الاصطفاف الدولي بشأن إنهاء تواجد القوات الأجنبية سواء كانت نظامية أو غير نظامية.

وتعوّل الحكومة الليبية الجديدة على حل مشكلات متعددة من أهمها مشكلة المرتزقة، لإنجاح المرحلة الانتقالية، مستفيدة من الزخم الدولي الذي اكتسبه هذا الملف، وذلك للسماح للعملية السياسية بالمضي قدما، علاوة على فسح المجال لتوحيد المؤسسة العسكرية.

ودعت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا الاثنين الماضي، تركيا إلى التعاون لإنهاء تواجد كافة القوات الأجنبية والمرتزقة على أراضيها، مطالبة بأن تساهم في تثبيت وقف إطلاق النار في كل أنحاء البلاد.

وأوضح الدبيبة في تصريحات صحافية الأربعاء "من خلال مناقشاتنا مع دول كبرى وصديقة هناك بشائر خير لإخراج المرتزقة من ليبيا".

وأكد أن هناك إرادة دولية ومحلية لإتمام ذلك، وهناك أيضا حديث مع مصر وروسيا وفرنسا، معربا عن تحقيق نتائج ملموسة في هذا الملف في أقرب وقت.

وغير معلوم بالضبط عدد القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، إلا أن المبعوثة الأممية السابقة بالإنابة ستيفاني ويليامز أكدت في ديسمبر الماضي وجود 20 ألفا من القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا.

تركيا تناور لتبرير بقاء قواتها في ليبيا

ويلفت متابعون إلى أن المعركة التي يثيرها الغرب بشأن المرتزقة الأجانب هدفها تقليص النفوذ التركي والروسي في ليبيا وفي إطار الصراع على النفوذ بين القوى الدولية، فيما تتجاهل هذه القوى معضلة لا تقل أهمية وهو ملف الميليشيات المحلية.

وفيما تنكر روسيا أي دور لها في ليبيا إلا أن خبراء من الأمم المتحدة أكدوا سابقا وجود مرتزقة في ليبيا من مجموعة فاغنر المعروفة بأنها مقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ويعتقد المحلل السياسي الليبي عزالدين عقيل في حديثه لـ"العرب"، أن "جوهر المعركة في ليبيا هو المرتزقة والميليشيات المحلية الموجودة من سنة 2011". وفي رأيه "هي من تثير الرعب ودمرت سيادة الدولة".

وكان من الأجدى أن يكون خروج المرتزقة جزءا من الوصول إلى اتفاق عام لنزع وتفكيك الميليشيات المحلية، حسب تعبيره.

وعلق عقيل بقوله "وجود المرتزقة نتيجة وسببها الميليشيات المحلية". وخلص إلى أن "الغرب يطالب بإخراج المرتزقة لأن الأتراك والروس أصبح لديهم موطئ قدم متقدم في ليبيا، وبات (الغرب) متوجسا من وجودهم وتعزيز مصالحهم هناك".

وختم متسائلا "لماذا لا يتحدثون عن نزع سلاح الميليشيات المحلية.. لأن ذلك سيفقدهم السيطرة على ليبيا".

مواقف ألمانيا العدائية تدفع المغرب لاستدعاء سفيرته من برلين

محمد ماموني العلوي

الرباط – قرر المغرب استدعاء سفيرته في ألمانيا للتشاور بسبب "مواقف عدائية تنتهك المصالح العليا للمملكة" تتعلق على الخصوص بقضية الصحراء المغربية، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية المغربية الخميس.

وقالت الوزارة إن "ألمانيا سجلت موقفا سلبيا بشأن قضية الصحراء المغربية، إذ جاء هذا الموقف العدائي في أعقاب الإعلان الرئاسي الأميركي، الذي اعترف بسيادة المغرب على صحرائه"، معتبرة ذلك "موقفا خطيرا لم يتم تفسيره لحد الآن".

وكانت الولايات المتحدة أعلنت اعترافها بسيادة المغرب على صحرائه، أواخر ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، بالموازاة مع استئناف المغرب علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.

ودفع القرار الأميركي ألمانيا إلى الدعوة لاجتماع في مجلس الأمن الدولي لبحث القضية.

وأكد محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في تصريح لـ"العرب"، أنه "بعد توجيه الرسالة الأولى إلى ألمانيا حان وقت المرحلة الثانية التي تم فيها استدعاء السفيرة المغربية بعد رصد عدد من المواقف الألمانية التي تمس المصالح المغربية إقليميا ودوليا"، مشيرا إلى أن "موقف برلين من ملف الصحراء غامض ولا يستجيب لتقييمات وقرارات مجلس الأمن".

وأوضح أنه "خلال الاجتماعات المنعقدة على مستوى مجلس الأمن تبدو المواقف المناوئة لألمانيا من قضية الصحراء واضحة". وفي تقديره فإن "القرار الصادر عن الخارجية المغربية ما هو إلا تأكيد على عدم مسايرة برلين للطرح المغربي في هذا الملف".

ويأتي قرار السلطات المغربية بعد أسابيع من إعلانها مطلع مارس تعليق كل أشكال التواصل مع سفارة ألمانيا في الرباط، دون توضيح خلفياته رسميا.

وإلى جانب قضية الصحراء المغربية فسرت الخارجية المغربية استدعاء سفيرة المملكة ببرلين أيضا "بمحاربة مستمرة ولا هوادة فيها للدور الإقليمي الذي يلعبه المغرب".

وخصت بالذكر "دور المغرب في الملف الليبي، وذلك بمحاولة استبعاد المملكة من دون مبرر من المشاركة في بعض الاجتماعات الإقليمية المخصصة لهذا الملف، كتلك التي عقدت في برلين" العام الماضي. وكان المغرب قد احتضن ابتداء من خريف العام الماضي عدة جولات للحوار بين فرقاء الأزمة الليبية آنذاك، انتهت بإعلان التوصل إلى توافق حول توحيد المناصب السيادية.

محمد لكريني

موقف برلين من ملف الصحراء غامض ولا يستجيب للقرارات الأممية

ويعتقد لكريني أن "محاولة إقصاء ألمانيا المغرب من الملف الليبي الذي لعب فيه دورا محوريا بعدم استدعائه للقمة التي انعقدت في الديار الألمانية، يشكل طعنة للمجهودات المغربية خصوصا وأن الأزمة الليبية تم التوصل فيها إلى اتفاق الصخيرات الذي يعد مرجعا أساسيا لحل النزاع الذي كانت تكلفته كبيرة على الشعب الليبي".

واستنتج لكريني أن "استدعاء السفيرة المغربية ببرلين، سيزيد من توتر العلاقات بين البلدين خصوصا وأن ألمانيا هددت المصالح العليا للمغرب وفي ملفات يعتبرها خطا أحمر في حقل السياسة الخارجية".

وبرأيه فإن "الموقف المغربي جاء متأنيا وغير متسرع قبل إصداره من قبل وزارة الخارجية".

واتهم بيان الخارجية المغربية السلطات الألمانية أيضا "بالتواطؤ" مع "أحد المدانين السابقين بارتكاب أعمال إرهابية، بما في ذلك كشفها عن المعلومات الحساسة التي قدمتها أجهزة الأمن المغربية إلى نظيرتها الألمانية"، دون ذكر اسمه.

مغربية الصحراء خط أحمر

إسقاط جماعي لمرشحين للانتخابات النيابية يثير جدلا سياسيا في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – أثارت عملية إسقاط الكثير من المرشحين خلال عملية التحقيق الأمني والإداري لغطا كبيرا في الأوساط السياسية والمستقلة بالجزائر، لاسيما تلك التي كانت تنتظر مباركة من السلطة، نظير موقفها الداعم للمسار السياسي، عكس القوى التي مازالت ترفض الذهاب للانتخابات وتحض على عدم المشاركة فيها.

ووجد الكثير من المرشحين أنفسهم خارج السباق الانتخابي بسبب سلبية التحقيقات الإدارية والأمنية التي تجريها مصالح الاستخبارات، ولم يقتنع هؤلاء بالمبررات التي قدمت لهم من طرف السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات، لتعليل رفض ملفاتهم، خاصة في ما تعلق بمضمون البند 200 من قانون الانتخابات الجديد.

وكما طالت المسألة صغار المرشحين والطامحين لشغل مقعد في مبنى البرلمان، فإنها امتدت إلى كبار السياسيين والوجوه البارزة، على غرار ما وقع من أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني أبوالفضل بعجي، الذي أبلغته سلطة الانتخابات بالعاصمة بقرار رفض ملف ترشحه، بسبب عدم وضوح وضعيته الإدارية تجاه واجب الخدمة العسكرية.

ويكون الرجل الأول في الحزب الحاكم سابقا قد فهم اللعبة ولم يشأ التقدم أمام المحاكم الإدارية لتقديم الطعن، لقناعة هي بصدد التشكل لدى الكثير بأن سلطة تنظيم الانتخابات اكتسبت نفوذا وسطوة قانونية في قانون الانتخابات الجديد بات يتجاوز سلطة القضاء نفسه.

واستغرب مرشحون تم إقصاؤهم من طرف السلطة المذكورة الأسباب والمبررات التي قدمت لهم، فقد كان الانتساب المهني لمجمع صناعي يملكه أحد رجال المال والأعمال المحسوبين على مرحلة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة كافيا لإقصاء ترشح الشاب حميد صابونجي، بدعوى شبهة التعامل مع المال السياسي المشبوه.

انتخابات وسط غضب شعبي متفاقم

وكان نزاع قضائي بسيط كافيا لإقصاء مرشحين آخرين، وحتى العلاقات العائلية أو المهنية مع المحسوبين على النظام السابق صارت مبررا لإثبات العلاقة المشبوهة بين دوائر المال السياسي، بحسب ما ورد في البند 200 من قانون الانتخابات الجديد، وهو البند الذي استعمل مطية لتوظيف مقص الرقيب بكثير من التعسف حسب سياسيين بارزين.

وفي هذا الشأن التمس رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، في تصريح له، من الرئيس عبدالمجيد تبون فتح تحقيق محايد يتصل بما أسماه بـ"إقصاء عدد من الكفاءات من قوائم الترشح على مستوى ولاية الجلفة، سواء بالنسبة إلى حركة البناء أو القوائم الأخرى"، داعيا لكشف صاحب المصلحة من إسقاط مختلف الكفاءات عن طريق رفض ملفاتهم بحجة تهمة الارتباط بتهمة المال الفاسد.

كما توجه لرئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي من أجل "تدارك الأمر".

ودعا رئيس مجلس الدولة لدراسة الملفات بـ"موضوعية وضمان الشفافية" وحذّر رئيس الحركة الإخوانية المتحالفة مع السلطة الجديدة في البلاد من السماح لحركة "مك" بإلهاء الجزائريين خاصة أن أتباعها لا يتجاوزون 30 ألفا، وصرف نظرهم عن الخطر الحقيقي الذي تحاول بعض الأطراف الخارجية الاستثمار فيه في الجنوب الجزائري، نظرا لما يحوزه من ثروات.

> **عدد من المرشحين وجدوا أنفسهم خارج السباق بسبب سلبية التحقيقات الإدارية والأمنية التي تجريها مصالح الاستخبارات**

وبرّر المتحدث ترشيح ابنه في قائمة العاصمة، ورد على مثيري أوصاف "التوريث البرلماني" على المجلس القادم بالقول "ابني هو قيادي في الحركة وعضو مجلس الشورى، وأن ترشيحه جاء من طرف لجنة الترشيحات إلى جانب 18 شابا آخرين، وليس بإيعاز من طرف كما قد يعتقده البعض".

وانتقد رئيس النقابة الوطنية للقضاة يسعد مبروك آليات تفعيل المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات التي تم بموجبها إقصاء مترشحين بمبرر الصلة بأوساط المال والأعمال.

ونبّه مبروك في منشور له المجلس الدستوري من خطورة هذا الشرط وربط وجوب تطبيقه باحترام المادة 34 من القانون، قائلا "كان من الأجدر به أن يفصل بعدم دستورية هذا الشرط لكنه لم يفعل وأبقى عليه رغم التنبيه لشبهة مخالفته للدستور".

وتساءل رئيس نقابة القضاة عن إمكانية تسليم كل مترشح تقرير مصالح الأمن والإدارة، حتى يتسنى له عند الطعن أمام القضاء إثبات ما يخالفها، لاسيما وأن الإدارة ومصالح الأمن اعتمدت على الفقرة أعلاه كأساس لإبداء ملاحظات سلبية تجاه بعض المترشحين والسلطة المستقلة للانتخابات اعتمدت ذلك كمبرر لرفض ملفاتهم.

ودعا المسؤول النقابي قضاة الغرفة الإدارية إلى التصدي للطعون وفقا لقواعد المشروعية للتأسيس لقضاء إداري يحمي الحريات بدلا من حماية تعسف الإدارة ويضعوا دوما في حسبانهم أن أشد وأبشع أنواع الفساد هو فساد القضاء بانحرافه عن رسالته السامية.